دراسات

البترول في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل

الخطر الصهيوني على البترول العربي

تناول الجزء الأول من هذا البحث ، دور البترول في موقف الدول الكبرى من النزاع العربي الإسرائيلي ومؤامرات الاحتكارات البترولية على حركة الوحدة العربية . ويتناول الجزء الثاني اليوم الخطر الصهيوني على البترول العربي ، وكيفية الإفادة من البترول لتنمية الاقتصاد العربي ...

بقلم الدكتور نقولا سركيس

أما الوجه الثاني لدور البترول في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل فيتعلق بالخطر الصهيوني المباشر على البترول العربي . ويتجسم هذا الخطر في تغلغل الرأسمال الصهيوني في الشركات البترولية الغربية العاملة في الدول العربية ، وفي إفلات إسرائيل من شبكة المقاطعة العربية وفي مد يد إسرائيل إلى منشآت النفط العربي .

■ ١ – تغلغل الرأسمال الصهيوني في شركات البترول الغربية

من الحقائق الأولية التي يجب ألا تغرب عن الذهن أن الدول العربية ليست فيها أية مساهمة في رأسمال الشركات صاحبة الامتيازات [illegible]

[illegible]

... لم يكن نشاط عائلة روتشيلد البارز في الحركة الصهيونية [illegible]

[illegible]

■ ٢ – إفلات إسرائيل من شبكة المقاطعة العربية

لا شك أن حجب البترول العربي عن إسرائيل قد أثر إلى حد بعيد على الاقتصاد الإسرائيلي ، فقد واجهت إسرائيل صعوبات كبيرة في تأمين حاجتها الاستهلاكية واضطرت لاتخاذ تدابير صارمة لضغط الطلب الداخلي وصرف مبالغ كبيرة من القطع النادر [illegible] ٢٠ مليون جنيه إسرائيلي سنويا لشراء ما تحتاجه من البترول الخام .

إلا أن إسرائيل قد استطاعت أن تتغلب على المصاعب التي سببتها لها المقاطعة العربية وذلك بوسائل يمكن للدول العربية أن تؤثر عليها ، إذ أن إسرائيل تستورد البترول الخام من بعض الدول المصدرة [illegible]

[illegible]

... كما أنها تشتري بعض الكميات من الشركات التي لها مصالح في الدول العربية .

[illegible]

... بشاطئ المقاطعة والمصالح العربية فلا يجوز التغاضي عن نشاطها ولا بد لكشف مقاطعة إسرائيل من التغلغل في أوضاعها واخضاعها لأنظمة المقاطعة .

■ ٣ – امتداد يد إسرائيل إلى البترول العربي

أما الوجه الثالث للخطر الصهيوني على البترول العربي فيتجسم في سيطرة إسرائيل المباشرة على مصادر النفط العربي . وقد برز هذا الخطر بشكل واضح بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ عندما وضعت إسرائيل يدها على آبار النفط في شبه جزيرة سيناء وبدأت استغلالها بمعدل يناهز حاليا ٣ ملايين طن في السنة . كما استمرت تسيطر في الأراضي السورية المحتلة على جزء من خط أنابيب التابلاين الذي ينقل البترول السعودي إلى ميناء صيدا اللبناني . وقد طالبت إسرائيل مؤخرا بقسم من عائدات النقل في هذا الخط . ولا يوجد أي دليل يثبت أنها لم أو أن أيا بعض الكميات التي تمر عبر هذا الخط .

كما أن إسرائيل كما هو معروف قد

---

*Oil in the Middle East, Stephen Longrigg, Oxford University Press, London 1968 PP. 253 & 233.

انتهت من بناء خط للأنابيب سعته ٥٠ مليون طن في السنة لنقل البترول من ميناء ايلات إلى ميناء عسقلان على البحر المتوسط . ومن البديهي أنه ليس من المعقول أن تجازف إسرائيل إلى تنفيذ مثل هذا المشروع أن لم تكن قد حصلت مسبقا على ضمانات أو على الأقل على وعود من الشركات العاملة في البلاد العربية وفي ايران لاستعمال هذا الخط والاستعاضة ولو جزئيا عن قناة السويس . ويمثل مثل هذه الضمانات قد أعطيت فعلا من قبل ايران على الأقل .

هذا وبما أن الشركات تتولى وحدها تسيير البترول العربي ، وحيث أن مراقبة حركة الناقلات المحملة بالبترول العربي [illegible]

[illegible]

ولا يسع المواطن العربي إلا أن يشعر بالألم والذهول عندما يفكر أن مشروع مد خطوط جديدة للبترول من منطقة الخليج إلى سواحل سوريا ولبنان مطروح [illegible] ضرورة ملحة منذ بضع عشرة سنة وحتى الآن لم تقم الدول المعنية على خطوة ايجابية واحدة لتنفيذ هذا المشروع الحيوي . [illegible]

> تسرب الرساميل الصهيونية الى صناعة البترول في الوطن العربي سيظل قائما
>
> طالما ان الدول العربية عاجزة عن معرفة مصادر وتبدل تكوين رساميل الشركات

الجزء الثالث

■ ١ – الإفادة من البترول لتنمية الاقتصاد العربي

قد يبدو لأول وهلة أن موضوع الإفادة من البترول لتنمية الاقتصاد العربي يبعد عن إطار النزاع العربي – الإسرائيلي . والواقع أن هذا الموضوع يشكل وجها من أهم أوجه الدور الذي يمكن أن يلعبه البترول العربي في وجه الخطر الصهيوني ذلك لأن التنمية الاقتصادية شرط أساسي من شروط القوة العسكرية والسياسية ولأن معركة البقاء التي تشنها علينا إسرائيل والدول التي تساندها لا تقتصر على المعارك المسلحة بل تشكل أيضا بالنسبة لنا تحديا حضاريا [illegible]

[illegible]

... بد تنطوي عليه من مصالح أجنبية مصدر اضطراب سياسي وعامل تجزئة وسيبا من أهم أسباب غرس إسرائيل كخنجر في خاصرة الوطن العربي .

وأية خطوة جدية لمعالجة هذا الوضع تقتضي أول ما تقتضي تحولا جذريا في الواقع الذي وقفته الدول العربية في الماضي من تقلص لاستثمار ثرواتها البترولية . [illegible]

[illegible]

... لاقتناء مصانع وحدة ولكننا ما نزال في أول الطريق . كما أن هذه الصناعات تطرح مشاكل تسويقية لا يمكن حلها إلا في إطار التعاون العربي .

■ ٢ – التعاون البترولي العربي

ان تطور صناعة النفط في الوطن العربي قد أبرز على الصعيد الاقتصادي بعض [illegible]

الخطر الصهيوني على البترول العربي

الحقائق الجوهرية التي لم يعد بالامكان تجاهلها والتي تفرض نفسها فرضا على البلدان المعنية .

● الحقيقة الاولى هي ان منطقة الشرق العربي تشكل من الناحية الجغرافية مركزا متكاملا لانتاج البترول ونقله الى اسواقه الاستهلاكية ، وان كافة بلدان المنطقة بلدان انتاج كانت ام بلدان عبور هي من ثمة معنية بشكل مباشر بنمو صناعة البترول. ويكفينا نظرة خاطفة على خريطة العالم العربي كي نتبين ان اقصر وافضل طريق لنقل البترول المنتج في شرق المنطقة وفي جنوبها الشرقي اي في العراق والكويت وامارات الخليج العربيّ والمملكة العربية السعودية الى اسواق اوروبا ونصف الكرة الغربي هو المرور عبر البلدان التي تقع شرق المنطقة اي الاردن وسوريا ولبنان والجمهورية العربية المتحدة وذلك عبر قناة السويس وخطوط الانابيب التي تربط الحقول بموانىء سوريا ولبنان. هذا ونظرا لتزايد الصادرات العربية وبلوغ النقل في انابيب التابلاين وشركة نفط العراق سعته القصوى فلا بد من مد شبكة جديدة للانابيب لمواجهة خطر نقل البترول العربي عن طريق راس الرجاء الصالح . فقبل اغلاق قناة السويس لم تكن كميات البترول المنقولة من الخليج الى اميركا واوروبا الغربية عن طريق راس الرجاء الصالح تتجاوز ٣ ملايين طن مقابل ١٦٠ مليون طن عبر قناة السويس و ٦٤ مليون طن من شرقي المتوسط . ومنذ عدوان ١٩٦٧ تحولت كل الكميات التي كانت تمر عبر القناة الى طريق راس الرجاء الصالح . وحتى بعد اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية فمن المنتظر ان تتزايد الكميات المنقولة عن طريق راس الرجاء الصالح بتزايد انتاج منطقة الخليج العربي اذ انه من المقدر ان يتضاعف انتاج الشرق الاوسط بين عام ١٩٦٧ و ١٩٧٧ ويرتفع خلال هذه الفترة من ٤٩٦،٨ ملايين طن الى ما يقارب المليار طن . يصدر منها ما يقدر بـ ٦٠٠ مليون طن على الاقل الى اوروبا واميركا . اي ان عجز وسائل النقل الحالية (بما في ذلك قناة السويس) سيبلغ خلال السنة المذكورة نحو ٣٧٥ مليون طن . وستنقل هذه الكمية الضخمة عن طريق راس الرجاء الصالح ان لم تبادر الدول العربية الى مد شبكة جديدة للانابيب من الخليج الى المتوسط .

● الحقيقة الثانية . هي ان تطور صناعة البترول العربي قد ادى الى ظاهرة ذات مغزى وهي زيادة التبادلات التجارية بين بلدان المنطقة وتدفق جزء من الرساميل البترولية من شرق المنطقة الى غربها ويوازي تدفق الرساميل هذا تيار هام لهجرة اليد العاملة والفنيين وغيرهم باتجاه معاكس ، اي من غرب المنطقة الى شرقها من البلدان العربية غير المصدرة للبترول والكثيفة السكان الى البلدان العربية المصدرة للبترول والقليلة السكان .

● **الحقيقة الثالثة هي ان تجزئة الوطن العربي الى دويلات صغيرة كانت ولا تزال العائق الرئيسي في سبيل التنمية الاقتصادية وفي سبيل الافادة من البترول لتنفيذ مشاريع كبرى كالمصافي ومصانع البتروكيمياء او استعمال العائدات لتمويل مختلف مشاريع الانماء . فالاسواق العربية التي لا يزيد عدد مستهلكيها على بضعة الاف او بضعة ملايين لا تشكل مجالا كافيا وملائما للتخطيط الاقتصادي ولبناء وحدات انتاجية تحتاج اول ما تحتاج الى اسواق استهلاكية واسعة .**

على ضوء هذه الحقائق يتضح انه لو طرحنا كل الاعتبارات القومية جانبا ، ونظرنا الى الدول العربية من زاوية اقتصادية صرفة لوجدنا انها من ناحية استثمار البترول بلدان ذات اقتصاد متكامل يحتاج بعضها الى البعض الاخر ولا تتحقق مصالح بعضها الا بتحقيق مصالح البعض الاخر . لذلك فان موضوع الافادة من الثروات البترولية لتنمية الاقتصاد العربي مرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية . ومثل هذا التعاون يتطلب انشاء منظمة عربية للبترول تضم الدول العربية المنتجة والدول العربية التي يمر البترول عبر اراضيها . في اطار مثل هذه المنظمة يمكن للدول المعنية ان تنسق سياساتها الانمائية، وتزيل الحواجز الاقتصادية فيما بينها وتفتح اسواقها بعضها على بعض ، وتوفر الظروف اللازمة والمجال الاقتصادي الكافي والملائم لتنفيذ مشاريع انمائية مشتركة تمول بواسطة الفائض من الرساميل البترولية ، وتستمد موادها الاولية من البترول والغاز ومشتقاتهما .

اما اذا نظرنا الى الموضوع من زاوية قضايانا القومية الكبرى وفي طليعتها قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي لتبين لنا ان دمج صناعة النفط بالاقتصاد العربي وكف يد الشركات عن التلاعب بمقدراتنا شرط اولي من شروط التحرر من وضع التبعية، وخطوة اساسية لا بد منها لتحويل ثرواتنا البترولية الى عامل من اهم عوامل قوتنا التفاوضية في علاقاتنا مع الدول الاجنبية، والى عنصر اساسي في الجهود اللازمة لمقاومة الخطر الصهيوني على الامة العربية.